

اسم البرنامج: بلا حدود

عنوان الحلقة: تحديات اليمن والحوثيون بأطراف صنعاء

مقدم الحلقة: أحمد منصور

ضيف الحلقة: محمد أحمد المخلافي/وزير الشؤون القانونية اليمني

تاريخ الحلقة: 2014/2/12

المحاور:

- سيطرة فلول النظام السابق على أركان الدولة
- نزع سلاح الحوثيين وتسليمه للدولة
- الدستور على رأس الوثيقة
- حل إبداعي مطلوب
- قرار تقسيم اليمن إلى 6 أقاليم
- حجم الأموال المنهوبة
- تطبيق قانون العدالة الانتقالية

أحمد منصور: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحبيكم على الهواء مباشرة ومن الهواء الطلق البارد من ربوة تطل على العاصمة اليمنية صنعاء وأرحب بكم في حلقة جديدة من برنامج بلا حدود، يحتفل اليمنيون بذكرى مرور 3 سنوات على انطلاق الثورة اليمنية مع غضب عارم ومطالبات بتحقيق أهداف الثورة التي يرى كثيرون ممن يتظاهرون في الشوارع الآن أنها لم تحقق شيئاً من ما قامت من أجله لاسيما مع منح الحصانة للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وأركان نظامه وعدم تحقيق قانون العدالة الانتقالية أو استرداد شيء من أموال اليمنيين المنهوبة التي تقدر بحوالي 30 مليار دولار، ومع وقع الاحتفالات بالذكرى الثالثة لانطلاق الثورة اليمنية انشغل اليمنيون أيضاً بالحديث عن قرار تقسيم اليمن إلى 6 أقاليم فدرالية مع رفض الحوثيين والاشتراكيين لهذا التقسيم والمخاطر التي يشكلها الحوثيون بعد وصولهم قبل أيام إلى

مشارف العاصمة اليمنية صنعاء، نحاول فهم ما يجري في اليمن مع وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد أحمد المخلافي معالي الوزير مرحبا بك.

محمد أحمد المخلافي: مرحبا بك أستاذ أحمد.

أحمد منصور: كثيرون يرون أن الثورة لم تحقق الكثير مما قامت من أجله لماذا؟

محمد أحمد المخلافي: في البدء أنا أتقدم بالشكر إلك لأنك جئت لهذا السبب وأتيت إلى صنعاء من أجل هذا اللقاء.

أحمد منصور: نحن نحب اليمن وأهل اليمن.

محمد أحمد المخلافي: ونحن أيضا نحب أهل العرب جميعا.

أحمد منصور: شكرا.

محمد أحمد المخلافي: وأتيت أيضا في لحظة واليمنيون يحيون ذكرى الثورة ويخلدون ذكرى ضحايا الثورة من شهداء وجرحى وأتيت في لحظة أيضا تاريخية فارقة أن اليمنيين حققوا منجزا عظيما وهي مخرجات مؤتمر الحوار الوطني التي ترسم المستقبل وتحدد أسس العقد الاجتماعي لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة وهي التي كانت الغاية والهدف الرئيس من ثورة الشباب ومن الثورة الشعبية ومن ثم القول بأن الثورة لم تحقق أهدافها قول ربما ينظر إلى ما تحقق في هذه اللحظة لكن ما سيتحقق في المستقبل أعتقد بأنه كبير وهام.

سيطرة فلول النظام السابق على أركان الدولة

أحمد منصور: شباب الثورة الذين يتظاهرون إلى الآن في الشوارع يقولون 96% من المناصب الأساسية في الدولة المحافظين السفراء وكلاء الوزارات النائب العام رموز النظام السابق لا يزالون موجودين في السلطة كيف نقول أن هناك ثورة والنظام السابق هو الذي يسيطر على أركان الدولة ويديرها؟

محمد أحمد المخلافي: ما من شك بأنه مثل هذه المسألة ربما أنها تجعل من ضحوا بدمائهم وأرواحهم تجعلهم ينظرون إلى أنهم لم يحققوا ما أرادوا أن يحققوه لكن أنا أقول أن ما يقوله صحيح ولكن ما أرادوا أن يحققوه سوف يتحقق، نحن إلى الآن إلى الآن هناك اختراقات في النظام القديم وبدرجة أساسية في جزء من الحكومة.

أحمد منصور: لا هو اختراقات للثورة وليس للنظام القديم لأن النظام القديم كما هو، ما حدث وبعض الاختراقات.

محمد أحمد المخلافي: نعم، نعم بعض الاختراقات لا بعض الاختراقات للنظام القديم ويتمثل بوجود حكومة ائتلافية، أما معظم الهيئات كما أشرت فعلا لا زالت مستمرة هي استمرار للنظام القديم، ولكن هذا الأمر يتطلب منا الآن السير إلى الأمام لإيجاد مؤسسات جديدة ونحن كنا في الحزب الاشتراكي تقدمنا برؤية مفادها الآتي أن توجد مرحلة تأسيسية لبناء الدولة، هذه المرحلة التأسيسية تنهض بها مؤسسات جديدة تقوم على الشراكة سواء فيما يتعلق في البرلمان أو السلطة المحلية أو غيرها من الأجهزة التي ستتولى مهام الفترة الانتقالية أو تحقيق مخرجات أو مقررات مؤتمر الحوار الوطني وأقول أنه في هذه اللحظة هناك أيضا إمكانية لإيجاد بعض من هذه المؤسسات لتتوالى مثل هذه المهام.

أحمد منصور: يعني حينما نتحدث عن مرور 3 سنوات على قيام الثورة ويكون نصف الحكومة تقريبا هم رجال النظام السابق يكون البرلمان كله و برلمان العام 2003 من 13 سنة والبرلمان هو هو، أي أن برلمان النظام السابق كما هو الموجود، هل توجد ثورة في الدنيا تقوم ويبقى النظام السابق كما هو ببرلمانه ونصف حكومته ومعظم رجاله في كل أركان الدولة إذن ما فيش ثورة يعني الثورة إلى الآن لم تقم.

محمد أحمد المخلافي: لا الثورة قامت وأهدافها يجري تحقيقها، قبل اليمينيون بأن يلجئوا إلى الحوار وإلى العمل السلمي من أجل التغيير، الهدف الرئيسي هو التغيير ونحن الآن سائرين في التغيير صحيح أنه النظام القديم لا تزال معظم الهيئات تنتمي إليه لكن ما توصل إليه اليمينيون هو أمر في غاية الأهمية من أجل التغيير والتغيير الذي يقبل فيه مختلف أو تقبل به مختلف فئات المجتمع اليمني وقواه السياسية والاجتماعية هو التغيير الذي سيجعل المستقبل آمن وسيجعل المستقبل مقبول من قبل غالبية..

أحمد منصور: إذا كان التغيير على وتيرة الثلاث سنوات القادمة معنى ذلك أن اليمينيين بحاجة إلى 300 عام حتى يحققوا التغيير الكامل الذي يشعر بقيام ثورة حقيقية في البلاد؟

محمد أحمد المخلافي: سنتين هي يعني سنتين وليس ثلاث سنوات، سنة هي سنة الثورة وسنتين جرى الاتفاق فيها على خارطة طريق للانتقال الديمقراطي، وفي هاتين السنتين هناك أمور أنجزت وأمور تأثرت وبسبب طبيعة العملية السياسية نفسها وهي عملية

التوافق واستمرار هيئات للنظام القديم في العمل.

أحمد منصور: يعني أنت كوزير للشؤون القانونية هل يعقل أنه بعد مرور ثلاث سنوات على الثورة وسنتين على العملية السياسية أن هناك ما يقرب 30 من قيادات شباب الثورة في السجون إلى الآن لم يفرج عنهم؟

محمد أحمد المخلافي: بطبيعة الحال نحن كوزارة شؤون قانونية لسنا معنيين مباشرة بهذه المسألة هناك وزارات معنية مباشرة ممثلة بوزارة حقوق الإنسان ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع ومع ذلك نحن بادرنا بعد تشكيل حكومة الرفاق الوطني مباشرة وتقدمنا بقرار يلزم كل من وزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير العدل بمعرفة المعتقلين من شباب الثورة وإطلاق سراحهم، وبعد ذلك بفترة تقريبا خلال شهرين أبلغنا بأنه لم يعد هناك معتقلين لدى أجهزة الأمن وإنما هناك من أحيلوا إلى النيابة وهم معتقلين بذمة النيابة، وكرر التكليف من جديد وبقرار من مجلس الوزراء للوزراء المعنيين بأن يتخاطبوا مع النيابة العامة ومعرفة ما إذا كان هناك من شباب الثورة لا زالوا معتقلين.

أحمد منصور: الشباب تظاهروا أمس أمام مكتب النائب العام ولم يطالبوا بإقالة النائب العام وحده وإنما بإقالة الحكومة واتهموا الحكومة بالفشل أيضا.

محمد أحمد المخلافي: الحقيقة يعني اتهام الحكومة بالفشل هذا أمر بحاجة إلى تدقيق لأن هذا هو الاختراق الوحيد الذي تم للنظام وأنت اتفقت معي بأنه هذا هو الاختراق الجزئي الوحيد للنظام القديم.

أحمد منصور: لكن أيضا أنتم لم تتمكنوا من شيء لأن يعني إذا يوجد وزير على رأس الوزارة كل مفاصل الوزارة من النظام السابق كيف له أن يدير الوزارة؟

محمد أحمد المخلافي: هذا صحيح نحن اتخذنا تدابير لكن هناك إعاقات أمامنا يعني نحن اتخذنا تدابير فيما يتعلق بإيجاد تغيير للإدارة الحكومية وإيجاد فاعلية للإدارة الحكومية، ومن ذلك أن وزير الخدمة المدنية ووزير الشؤون القانونية تقدموا بمدونة الإدارة الرشيدة وكان مهمتها الأولى هو التدوير الوظيفي ووفقا للقانون، لكن هذا الأمر نفذ في قليل من الوزارات وفي وزارتي أنا تم تنفيذ ذلك ولكنه لم ينفذ في معظم الوزارات.

أحمد منصور: عينت اشتراكيين مثلا.

محمد أحمد المخلافي: لا لا لا لم أعين..

أحمد منصور: من الحزب الاشتراكي.

محمد أحمد المخلافي: لم أعين اشتراكيين وإنما كل من يحق له بأن يشغل منصب إداري وكان مستبعد تحقق له ذلك.

أحمد منصور: لماذا لم يتم عمل تعديل وزاري كما اتفق بعد الحوار الوطني.

محمد أحمد المخلافي: اتركني أكملك أكمل النقطة الأولى.

أحمد منصور: طيب.

محمد أحمد المخلافي: لأنها نقطة هامة الحقيقة يجب أن ينظر للحكومة كيف يجري التعامل كيف جرى التعامل معها الحكومة هذه شكلت من طرفين: المؤتمر الشعبي وشركاه واللقاء الشعبي وشركاه، المؤتمر الشعبي هو جناح الرئيس السابق تحديداً لديه إستراتيجية الفشل ويسعى لإفشاء العملية السياسية وفي المقدمة إفشال الحكومة أما..

أحمد منصور: وهو جزء رئيسي من الحكومة.

محمد أحمد المخلافي: وهو نعم.

أحمد منصور: وتحت يديه..

محمد أحمد المخلافي: نعم.

أحمد منصور: كل مقدرات الدولة وأدوات إدارة الدولة.

محمد أحمد المخلافي: نعم.

أحمد منصور: حتى في الوزارات التي دخل فيها اللقاء المشترك.

محمد أحمد المخلافي: نعم، نعم، نعم، أما فيما يتعلق باللقاء المشترك فيتخذ موقف الخذلان الحقيقة لا نرى منه أيضاً موقف داعم وحقيقي للحكومة ولذلك أربط هذا السؤال بسؤالك التالي..

أحمد منصور: لا أنت قلت لي الآن نقطة مهمة جداً.

محمد أحمد المخلافي: نعم.

أحمد منصور: اللقاء المشترك الذي من المفترض أنه الاختراق الوحيد الذي قام به هو للحكومة أنت تقول أن موقفه موقف الخذلان للحكومة لا يدعم الحكومة ولا يقف إلى جوارها وفي نفس الوقت المؤتمر الشعبي اللي هو حلفاء الرئيس السابق هم داخل الحكومة ويسعون لإفشال الحكومة.

محمد أحمد المخلافي: نعم.

أحمد منصور: يعني إذن ما حدث في مصر يتكرر في اليمن بشكل آخر.

محمد أحمد المخلافي: ربما، ربما أن في اليمن هناك بعض الإجراءات والتدابير تجعل الحالة أخف ممن حصل في مصر.

أحمد منصور: لكن أيضا عرضة..

محمد أحمد المخلافي: عرضة نعم.

أحمد منصور: لتكرار ما حدث في مصر..

محمد أحمد المخلافي: يعني نحن ربما رئيس الوزراء رجل متسامح وسعى أن نكون فريق واحد ومع ذلك يعني أحد الأطراف بالتأكيد طالما هو لدية إستراتيجية الفشل يسعى بما في ذلك عبر وزرائه في..

أحمد منصور: إلى متى تبقى هذه الحكومة؟

محمد أحمد المخلافي: هذه الحكومة هناك الآن مطروح أمر تعديلها وهو قرار من مؤتمر الحوار الوطني وهو قرار ملزم للجميع ولا بد من البدء بالتشاور لإجراء هذا التعديل وهذا التعديل أنا من وجهة نظري يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أمور رئيسية وهي وردت في القرار في قرار التغيير في الحكومة الأمر الأول أن توسع الشراكة ويجري إشراك مكونات جديدة ممن شاركوا في مؤتمر الحوار الوطني ويجب أن يشاركوا في بناء الدولة المستقبلية الأمر الثاني فيجب أن تلتزم الأطراف جميعها بما في ذلك الأطراف الحالية بأن تتولى دعم هذه الحكومة دعمها بمتابعة أعمالها بالرقابة عليها بتقديم الدعم لما تقوم به أو ما يجري إعاقته من أعمال نحن..

أحمد منصور: وإلا سيتكرر سيناريو مصر في اليمن.

محمد أحمد المخلافي: نأمل أن لا يتكرر ولكن هناك أمل بأن لا يتكرر وأعتقد أنه في اللحظة الراهنة اليمينيين خرجوا بمنجز عظيم ويجب أن يدعموه.

نزع سلاح الحوثيين وتسليمه للدولة

أحمد منصور: ما هي آليات التطبيق الآن يعني إذا كان من مخرجات القرار الوطني مؤتمر الحوار الوطني وقراراته أن يقوم الحوثيين بتسليم أسلحتهم الثقيلة لكن الجميع فوجئ بأن الحوثيين وصلوا إلى مشارف صنعاء.

محمد أحمد المخلافي: كل مقررات مؤتمر الحوار الوطني هي بحاجة في اللحظة الراهنة إلى أن يبدأ العمل بتحويلها إلى سياسات وإلى دستور وإلى قوانين، هذه العملية تبدأ بالخطوة الأولى وهي أعتقد أنها خطوة ستتم قريباً وهي والمتمثلة بتشكيل لجنة إعداد الدستور وهي منوطة برئيس الجمهورية وبالحكومة وهذه..

أحمد منصور: من الذي سيشكل هذه اللجنة؟

محمد أحمد المخلافي: رئيس الجمهورية والحكومة.

أحمد منصور: بقرار من من؟

محمد أحمد المخلافي: وفقاً بقرار من رئيس الجمهورية ولكن العمل بها وفقاً لآلية تنفيذ نقل السلطة هي منوطة برئيس الجمهورية وبالحكومة ولكن القرار بالتأكيد وفقاً للدستور سيتم وسيصدر من رئيس الجمهورية.

أحمد منصور: هل لجنة- باعتبارك وزير شؤون قانونية أيضاً- لجنة تأسيس الدستور أو عمل الدستور ستكون لجنة معنية من رئيس الجمهورية أليس كذلك؟

محمد أحمد المخلافي: نعم، نعم.

أحمد منصور: بموافقة الحكومة؟

محمد أحمد المخلافي: نعم.

أحمد منصور: هل ستكون لجنة فنية يعني أساتذة قانون فقط؟

محمد أحمد المخلافي: نعم وفقاً للشروط الذي وضعها مؤتمر الحوار الوطني هي لجنة

خبراء لجنة فنية وستشرف على عملها لجنة التوفيق، وهذه اللجنة أيضا هي بحاجة الآن وفقا لقرار مؤتمر الحوار أن تتوسع أن يجري توسيعها لتشمل كافة المكونات التي كانت تشارك بمؤتمر الحوار الوطني.

الدستور على رأس الوثيقة

أحمد منصور: متى يمكن أن ينجز الدستور؟

محمد أحمد المخلافي: الدستور محدد أيضا في الوثيقة اللجنة أمامها 3 أشهر من تاريخ تشكيلها لكي تنجز الدستور ولكن هناك فسحة طويلة أمام الحكومة والرئيس لتشكيل اللجنة هي 6 أشهر ربما حصل خطأ، خطأ ما عندما وضع هذا التزمين يعني..

أحمد منصور: يعني فيها لآخر السنة إذا الأمور سارت على ما يرام.

محمد أحمد المخلافي: ما أعتقد أن هناك ضرورة لئن ينتظر لمدة 6 أشهر أنا أعتقد أنه يجب أن يتم هذا بأسرع وقت ممكن أما الأمر الثاني وهو الأمر المهم كما قلت هو توسيع لجنة التوفيق وهذه اللجنة هي التي ستلعب الدور الرئيسي للإشراف على إعداد المؤتمر، وأنا أعتقد أنه بالإمكان أيضا إعطاء هذه الهيئة صلاحية إصدار التشريعات المتعلقة بمقررات مؤتمر الحوار الوطني هذا الأمر يتطلب إلى إجراء استثنائي.

أحمد منصور: إذن دولة ضعيفة.

محمد أحمد المخلافي: دولة ضعيفة.

أحمد منصور: معي، دولة ضعيفة ولا لا؟

محمد أحمد المخلافي: نعم، نعم نحن ورثنا دولة على مشارف الانهيار.

أحمد منصور: أول حاجة دي الوقت الدولة ضعيفة.

محمد أحمد المخلافي: نعم.

أحمد منصور: ثانيا الحكومة نصف يفشل ونصف تخلى عنه داعموه صح؟

محمد أحمد المخلافي: نعم.

أحمد منصور: إحنا عندنا الآن ثالث حاجة الرئاسة بطيئة في اتخاذ القرارات فوسط هذه

المنظومة ما الذي يتوقعه اليمنيون لإنجاز أحلامهم بأن تتحقق مقررات الحوار الوطني؟

محمد أحمد المخلافي: دعني أفاك بأنه العملية ليست منوطة بالحكومة والرئيس فقط.

أحمد منصور: مين..

محمد أحمد المخلافي: هي منوطة بكل الأطراف السياسية التي.

أحمد منصور: يبقى ما فيش حاجة سنتجز.

محمد أحمد المخلافي: لا، لا التي تحملت مسؤولية إخراج اليمن مما هو عليه.

أحمد منصور: لابد من قوة تنفيذية في النهاية.

محمد أحمد المخلافي: نعم، نعم لابد من قوة تنفيذية القوة التنفيذية الآن الحكومة أنا أتوقع أنه في القريب العاجل رئيس الجمهورية سيعمل مع الحكومة بالتشاور مع الأطراف على تعديل الحكومة وأيضا أتوقع أن هذه الالتزامات ستتم بدعم هذه الحكومة، أما الأمر الثاني كما قلت بأنه لجنة التوفيق..

أحمد منصور: خلاص لجنة التوفيق استوفيناها..

محمد أحمد المخلافي: ممكن، ممكن يتم أيضا إجراء استثنائي وهو إعلان دستوري بأن يعطى لها صلاحية.

أحمد منصور: بشفافية.

محمد أحمد المخلافي: إعطاء لها صلاحية بأن تحول قرارات مؤتمر الحوار الوطني..

أحمد منصور: المهم الإرادة السياسية هل في إرادة سياسية لإنجاز هذه الأشياء في وقت سريع؟

محمد أحمد المخلافي: ليس أمام الأطراف اليمنية خيار آخر وبالتالي يفترض أن تكون الإدارة السياسية متوفرة أما الصراعات التي ورثناها من الماضي نحن إذا انطلقنا إلى تحويل مخرجات الحوار الوطني إلى دستور وإلى قوانين وإلى سياسات فتلك المشكلات سوف نتغلب عليها..

أحمد منصور: في ظل نفوذ الدولة العميقة هنا والنظام القديم هل تتوقع أن يتم إنجاز هذه

الأشياء خلال 9 أشهر 6 أشهر للرئيس حتى يشكل اللجنة ممكن يشكلها بساعتين مش عارف أديت له 6 أشهر ليه وهي ينجز عملها ب3 شهور؟

محمد أحمد المخلافي: ذلك ما تضمنته وثيقة أو آلية نقل السلطة لكن..

أحمد منصور: هم الناس اللي عملوا الوثيقة دي يعني كانوا في..

محمد أحمد المخلافي: لا يعني ربما حصل خطأ ما يعني ربما حصل خطأ ما لكن في كل الحالات لدينا 9 أشهر أعتقد بأنها ستكون كافية وكل ما تم الإسراع بتشكيل هذه اللجنة وبتوسيع لجنة التوفيق كلما كان ممكنا الإنجاز في الوقت المناسب.

أحمد منصور: قل لي بشفافية لاسيما للمشاهدين خارج اليمن ربما الناس في اليمن يدركون الأمور إلى حد ما بشكل آخر لكن ما الذي أوصل الحوثيين إلى مشارف صنعاء بأسلحة ثقيلة دبابات صواريخ مدفعية يعني حتى أصبحوا قريبين إلى المطار؟

محمد أحمد المخلافي: أولاً، أولاً فيما يتعلق بقربهم من صنعاء فهو تواجد لفئة معنية في مناطق مختلفة موجودة أيضاً في صنعاء وفي تعز وفي كل مكان أما المواجهات المسلحة فهي امتداد للماضي، هذا الماضي الذي أتت الثورة من أجل تغييره ونحن كحكومة وفاق وطني ورئيس الجمهورية يقود هذه العملية ننظر إلى هذه المسألة بأنها مسألة يجب التغلب عليه بمعنى نحن لا يجب أن نكرر إدارة الحروب كما كان يفعل النظام القديم وإنما أتينا لننهي مثل هذه الحروب وبالتالي موافقنا يجب أن تكون فوق الطائفية وفوق مناطقية وفوق هذه الصراعات.

أحمد منصور: لكن اللي حاصل إلي حاصل هو غير ذلك يعني هل يوماً سيصبح أهالي صنعاء ليجدوا الحوثيين في القصر الرئاسي ويسيطرون على المطار؟

محمد أحمد المخلافي: الحوثيون وإن كانوا لا يزالوا إلى الآن يحملون السلاح هم كانوا واحداً من مكونات مؤتمر الحوار الوطني وقبلوا وبتوافق كل أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذي يمثل كل الأطياف السياسية، قبلوا بأن تستعيد الدولة نفوذها وسلطتها في كل البلاد وأن تحتكر استعمال السلطة وبالدرجة الأولى أن تباشر بنزع السلاح الثقيل.

أحمد منصور: هم فعلوا ذلك بعد انتهاء الحوار..

محمد أحمد المخلافي: هذا بحاجة إلى إجراءات بالتأكيد، بحاجة أن يتحول إلى قوانين

إلى سياسات وأقول لك شيئاً، هناك تدابير وإجراءات قانونية يمكن أن تقدم عليها أي..

أحمد منصور: بغير القوة والإرادة لن يتحقق شيء.

محمد أحمد المخلافي: نعم أنا أقول إن الإرادة والقوة هي الإرادة السياسية التي أشرت إليها قبل قليل ونحن لدينا قوى سياسية في لحظة ما ربما عملت بصورة منفردة، حان الوقت بان تعود للعمل مع أنها بحاجة إلى كتلة تاريخية تحمل مشروع التغيير، نواتها موجودة، نواتها هو اللقاء المشترك وشركاه ويجب أن تستعيد هذه النواة قدرتها وأن تتمكن من أن تتسع للآخرين بما في ذلك الحوثيين. الحوثيون كانوا قد انضموا إلى اللقاء المشترك وشركاه وعملوا معنا خلال الفترة الماضية لا يعني..

أحمد منصور: لم يكونوا بهذه القوة التي أصبحوا عليها الآن.

محمد أحمد المخلافي: لم يتغير الأمر كثيراً، يعني لم يتغير الأمر كثيراً.

أحمد منصور: هل إيران بعيدة عما يحدث في اليمن؟

محمد أحمد المخلافي: نحن في اليمن في وسط إقليمي متصارع وهذا أمر ليس خفياً، وبالتالي إيران أو غير إيران إذا وجدت فرصة أن يكون لها نفوذ أكبر بالتأكيد ستلعب دوراً، ولكن أقول الآن بأننا نحن اليمنيون يجب أن لا نسمح بأن يلعب أي طرف باليمنيين وباستقرار اليمن وبمستقبل اليمن بل أنا أدعو بأن القوة السياسية في اليمن يجب أن تمد يدها لإيران وتعمل مع إيران إذا كان هناك جفاء مع اليمن بسبب هذا الصراع الإقليمي والعالمي القائم، وأن يعمل العالم جميعاً وأنا أقول أن العالم جميعاً أدرك ربما بما في ذلك جيراننا سواء أكانت إيران أو دول الخليج العربي بأن الأمن والاستقرار في اليمن هو جزء من الأمن والسلم العالميين ولهذا نرى أن العالم يتابع..

أحمد منصور: ده كلام قانوني جميل جداً ليس له علاقة بالواقع، الآن هناك الحوثيون في اليمن، الوفاق في البحرين، حزب الدعوة والمالكي في إيران، وحزب الله والسوريون يعني الجزيرة العربية محاصرة بنطاق شيعي من الشمال والجنوب والشرق فيعني إحنا الآن على مشارف حرب مذهبية إن لم يتحرك الناس لفهم الأمر وتلافي هذا الأمر.

محمد أحمد المخلافي: ولهذا نحن دورنا أنا أقول دورنا بما في ذلك الأحزاب التي لها

مرجعية دينية، دورنا جميعا أن ننقل إلى العمل السياسي وإلى المشروع السياسي، وسواء الحوثيين أو غيرهم لن يستوعبهم إلا المشروع السياسي الوطني للجميع، المشاريع الخاصة أو ما أسماها الدكتور عزيز سعيد النعمان المشاريع الصغيرة لا مستقبل لها لأي طرف كان وأنا لا أعني طرفا بعينه إنما نحن جميعاً، يجب أن ننصهر في المشروع السياسي وأن نشكل الجبهة التي دعوت إليها أو الكتلة التاريخية لكي تتمكن من حمل هذا المشروع، ونحن أنجزنا إنجازا عظيماً، نحن الآن لدينا تجربة مقارنة مع وضع اليمن ومقارنة بالإقليم أعتقد أن نجاحها سيكون نموذجاً للانتقال الديمقراطي السلمي في بلد مسلح ومتصارع وفيه انقسام حاد.

أحمد منصور: لماذا لا يصدر الرئيس عبد ربه منصور هادي قراراً بحل هذا البرلمان، برلمان 2003 برلمان النظام السابق، برلمان علي عبد الله صالح والتأسيس والدعوة لانتخابات برلمانية تعكس قيم الثورة في اليمن أسمع منك الإجابة بعد فاصل قصير، نعود إليكم بعد فاصل قصير لمتابعة هذا الحوار حول ما يجري في اليمن مع وزير الشؤون القانونية فابقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

أحمد منصور: أهلاً بكم من جديد، بلا حدود في ذكرى مرور ثلاثة سنوات على اندلاع الثورة اليمنية من ربوة تطل على العاصمة اليمنية صنعاء، ضيفي هو الدكتور محمد المخلافي وزير الشؤون القانونية وسؤالي لك كان قبل الفاصل حول لماذا لم يصدر الرئيس قراراً حتى الآن بالدعوة لانتخابات برلمانية والإبقاء على برلمان 2003 إلى الآن، هل يرجى من هذا البرلمان أن ينجح الثورة؟

محمد أحمد المخلافي: الدعوة إلى انتخابات برلمانية قبل أن يجري تحقيقاً من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني أمر غير ممكن، ولكن كانت هناك خيارات أخرى، أنا سأحدث عن خيار أنا كنت شريك فيه باعتباري عضواً في الحزب الاشتراكي اليمني، كان لدينا تصور بإيجاد آلية قانونية جديدة مهمتها تنفيذ مخرجات مؤتمرات الحوار الوطني وهذه الآلية تتمثل بإيجاد جمعية وطنية تدعم كل أطراف العمل السياسي أو كل مكونات مؤتمر الحوار الوطني وبنسبهم الحالية لكي تتمكن من تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وكان لدينا أيضاً رأي بأن يجري تشكيل حكومة جديدة أيضاً تشمل ممثلين عن كل مكونات مؤتمر الحوار الوطني، هذا المقترح لم يقبله مؤتمر الحوار الوطني

ومؤتمر الحوار الوطني أبقى على البرلمان الحالي وعلى الحكومة الحالية، من ثم لم يعد بيد الرئيس عبد ربه منصور هادي بأن يتخذ أي إجراء خلافا لما أقره مؤتمر الحوار الوطني ولكن بيده أن ينفذ هذه المخرجات بشيء من الإبداع وبالعملية الإبداعية، وكما قلت في السابق أنا مثلك أنا أخشى على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني خاصة عندما نتحول إلى تشريع وتذهب إلى هذا البرلمان الذي أعاق كل عمل ذهب إليه..

أحمد منصور: يعني شيء مش موجود في الثورات في التاريخ..

محمد أحمد المخلافي: نعم.

حل إبداعي مطلوب

أحمد منصور: الذي يحصل في الثورات العربية شيء غير مسبق في التاريخ.

محمد أحمد المخلافي: هناك إعاقات، نحن نعرف قانون العدالة الانتقالية جرى إعاقته وهناك بعض الاتفاقيات الدولية الموجودة لدى البرلمان وجرى إعاقته لكن أنا أقول يمكن أن يوجد حلٌ إبداعي وهو..

أحمد منصور: ما هو؟

محمد أحمد المخلافي: وهو إيجاد إجراء استثنائي لا يتعارض مع قرارات المؤتمر، قرارات المؤتمر فوّضت لجنة التوفيق بالمتابعة والإشراف على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، أن يعطى لها صلاحية تشريعية فيما يتعلق بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني وبالتالي يظل مجلس النواب قائما للأعمال التي لا تتصل بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتقوم هذه الهيئة بالعمل..

أحمد منصور: هم هيجيبوا كمان ويقول لك إحنا شغلنا التشريع، يعني أنت عندما تدخل الآن في دوامة من النقاشات، قُل لي طالما عشان ما أغرق في هذه النقطة لأن الآن الثورة اليمنية ثورة ليس لها مثل في التاريخ، ثورة قامت تحكم بالنظام السابق تقريبا ولا يوجد إلا اختراق قليل جدا للثورة في أشياء قليلة، أنتم في الحزب الاشتراكي لماذا رفضتم النظام الفيدرالي الذي يتحدث عنه اليمنيون الآن بخصوص تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم تحكم بنظام فيدرالي.

محمد أحمد المخلافي: بالإشارة إلى الموضوع السابق نحن في اليمن يعني جمعنا بين الثورة والمصالحة الوطنية وبالتالي من أجل السلام..

أحمد منصور: هي مصالحة معلى، يعني النظام السابق راكب عليكم حتى الآن.

محمد أحمد المخلافي: ليس معلى، إجراءتنا..

أحمد منصور: النظام السابق راكب عليكم بالقوة يعني انتم تقولون مصالحة عشان انتم في وضع الضعف، الذي يفرض المصالحة اللي في يده القوة..

محمد أحمد المخلافي: نحن قلناها وأثناء الثورة وفعلنا ذلك من أجل السلام وبالتالي نحن نسير في التغيير بتوافق وطني، فيما يتعلق بموقف الحزب الاشتراكي، الحزب الاشتراكي ربما قبل ثلاث سنوات كان هو الوحيد الذي طرح الدولة الاتحادية أو الدولة الفيدرالية ونحن لم نغير موقفنا من هذا الأمر

أحمد منصور: أنتم رفضتم مع الحوثيين؟

محمد أحمد المخلافي: أقول لك ما الذي ما الذي اختلفنا فيه مع الآخرين، نحن تقدمنا برأي أن تقوم الدولة الاتحادية على إقليمين وكان هناك خيار آخر ستة أقاليم، وخيار ثالث غير محدد، كان المفترض اللجنة أن تقوم فيها وتحددها، نحن في هذا الأمر أولاً أكدنا بأننا سنعمل بكل ما لدينا من أمكانية وقوة من أجل تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومن أجل تحقيق العملية السلمية والعملية السياسية وهذا الأمر ثابت لدينا لا غبار عليه لكن كان مطلبنا أن تجري مناقشة الخيارات على قدم المساواة وبالتالي الخيار الذي سيتم اختياره وإن لم يكن خيارنا نحن سنحتفظ بموقفنا ولكننا سنسير مع الوفاق الوطني من أجل..

أحمد منصور: لماذا لم تفعلوا ذلك؟

محمد أحمد المخلافي: من أجل تحقيقه.

أحمد منصور: حتى لا يحدث انشقاق خلاص صدر القرار والناس كلها مبسوطة فلماذا أنتم الآن تقفون ضد هذا؟

محمد أحمد المخلافي: ونحن لم نفعل غير أننا قَدَمنا احتجاجاً على الطريقة التي جرى

التعامل فيها مع خيارنا يعني لم نكن نطلب أكثر من أن يطرح في الإعلام وفي النقاش لأن هناك..

أحمد منصور: خلاص خلص وأعلن..

محمد أحمد المخلافي: والآن نحن سنسير لدعم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ولإنجاز هذه المهمة.

أحمد منصور: بما فيها قرار الفيدرالية.

محمد أحمد المخلافي: كل العملية.

أحمد منصور: هل هذا يعتبر موقفا جديدا للحزب الاشتراكي الآن معلن أن الاشتراكي مع كل قرارات..

محمد أحمد المخلافي: الآن.

قرار تقسيم اليمن إلى 6 أقاليم

أحمد منصور: الحوار الوطني وعلى رأسها قرار تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم .

محمد أحمد المخلافي: يعني أمين عام الحزب الاشتراكي كان له تصريحاً يومنا هذا هو يعني عبر عن اعتراض الحزب على محاولة تهमيش الحزب وخياراته، على الأقل تناقش ولكنه عبر لأننا نحن لا نقبل هذا التهميش لكننا نحن ندعم العملية السياسية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومع ذلك من حقنا أن نظل نُذكر الناس بأن لدينا خياراً ربما مستقبلياً..

أحمد منصور: خلاص كل سنة وأنت طيب.

محمد أحمد المخلافي: ربما المستقبل يثبت سلامته، كما قلت كان الجميع يلومنا عندما طرحنا حل الدولة الاتحادية أو الفيدرالية، اليوم الجميع يشتم بهذا ما أدراك بالمستقبل نجد بأن حل الإقليمين هو الأفضل وأنا أقول من وجهة نظري إنه ليس بالضرورة أن يتضمن الدستور الأقاليم يجب أن تكون هذه العملية عملية مرنة يتضمنها قانون للأقاليم قابل للتجربة وللختبار وللتراجع.

حجم الأموال المنهوبة

أحمد منصور: ما حجم الأموال التي تتوقعون أنها نهبت من ثروات هذا الشعب؟ حيث تقدر من بعض الجهات ب 30 مليار دولار؟

محمد أحمد المخلافي: أنا وزير الشؤون القانونية.

أحمد منصور: أنت بتاع القانون كله.

محمد أحمد المخلافي: وبالتالي مهمتي إيجاد الوسائل والتدابير لمعرفة حجم هذه الثروة التي جرى .. هناك مسائل معروفة اتخذت إجراءات بشأنها مثلا التصرف بموائى عدن وتمكنا من استعادتها..

أحمد منصور: قل لنا إيه الحكاية دي؟

محمد أحمد المخلافي: يعني التصرف فيها واليمن و..

أحمد منصور: لصالح أشخاص محدودين.

محمد أحمد المخلافي: على أي حال..

أحمد منصور: لا لا معلىش قل للشعب حاجة في 3 سنين على الثورة..

محمد أحمد المخلافي: لا أنا أقول المبدأ بأن ميناء عدن ميناء حيوي وعالمي، كان يوما ما عالميا وبإمكاننا أن نعيده كميناء محوري وعالمي، اليوم تخلت عن هذا الدور و تصرفت به وصار يدار خارج سيادة اليمن وخارج قدرة اليمن على التحكم ب...

أحمد منصور: إزاي، من كان يديره؟

محمد أحمد المخلافي: صارت تديره شركات..

أحمد منصور: شخصية وخاصة.

محمد أحمد المخلافي: لا، لا شركات خليجية دبي صارت..

أحمد منصور: طيب، طيب ميناء دبي كان يديره.. اليمن كانت تستفيد أم كان هناك فساد

في المسألة؟

محمد أحمد المخلافي: لا أتحدث عن فساد، الطموح الذي أراده اليمنيون بتحويله.. بتطويره وعدم تحويله إلى ميناء عالمي لم يتحقق وكان التصرف لفترة زمنية طويلة تصل إلى ثلاثين سنة.

أحمد منصور: ثلاثين سنة.

محمد أحمد المخلافي: نعم.

أحمد منصور: يعني 30 سنة وموائى دبي هي التي كانت تدير ميناء عدن؟

محمد أحمد المخلافي: لم يتم طبعا نحن استعدنا.. كان لا يزال هناك خمسة وعشرين سنة.

أحمد منصور: آه العقد كان مدته 30..

محمد أحمد المخلافي: أنا أقول نحن كدولة، كدولة يعني مثل هذا الميناء يجب أن نبذل فيه كل الجهد.

أحمد منصور: قل لي الأول الفلوس تبعت الفساد أنت لقيت المبالغ فين والفساد كان فين وكاش ولا أراضى ولا بترول ولا إيه؟

محمد أحمد المخلافي: أنا استكمل فكرتي عزيزي استكمل فكرتي.

أحمد منصور: أصل الوقت ضيق وأنا عايز الناس تطلع بنتيجة يعني الناس الغلابة سيرجع لها فلوس؟

محمد أحمد المخلافي: الأمر الثاني أن هناك بعض العقود المتعلقة بالثروة بالذات عقود الغاز لم تكن منصفة بالنسبة لليمن نحن الآن كحكومة نعمل من أجل تغيير الوضع وقد نجحنا مع إحدى هذه الشركات وجرى مضاعفة سعر الغاز تقريبا أربع مرات.

أحمد منصور: كان كم؟ وبقى كم؟

محمد أحمد المخلافي: يعني كان 3 دولار وهو قليل وصار 12 دولار وهو قليل.

أحمد منصور: لمتري المكعب يعني أو للوحدة.

محمد أحمد المخلافي: للمليون.

أحمد منصور: للمليون وحدة.

محمد أحمد المخلافي: يعني تضاعف أربع مرات.

أحمد منصور: وكان يباع بهذا يعني زي ما نظام مبارك عمل مع إسرائيل والأردن وكان برضه معمول نفس القصة هنا.

محمد أحمد المخلافي: بكل الحالات..

أحمد منصور: يعني كان في فساد في عقود الغاز وإيه ثاني؟

محمد أحمد المخلافي: ربما أن هناك تحقيقات يعني قضائية في هذا الأمر عندما نتحدث عن الفساد لكن أنا أقول أن نعمل على..

أحمد منصور: النائب العام اليوم أصدر قرار، النيابة العامة بعد ثلاث سنين يعني فاقت النهاردة عملت قرار للتحقيق في الغاز.

محمد أحمد المخلافي: هو بدأ التحقيق عندما شكلت لجنة حكومية لجنة وزارية لإعادة النظر في هذا الموضوع والآن تجري تفاوض مع الشركات التي تمتلك العقود الأخرى وأعتقد ليس مطلوباً منا أن نعلن في الإعلام ما مسارات هذا التفاوض أعتقد أننا سننجح، فيما يتعلق..

أحمد منصور: طيب أنا الآن في مجال الغاز الآن موانئ عدن والنفط وإيه كمان؟

محمد أحمد المخلافي: هناك يعني تقديرات بأن هناك مليارات جرى تحويلها إلى شركات إلى أسهم.

أحمد منصور: داخل اليمن ولا برا؟

محمد أحمد المخلافي: خارج اليمن وداخل اليمن.

أحمد منصور: مسكتم حاجات.

محمد أحمد المخلافي: لا نحن الآن نتخذ الإجراءات القانونية أولاً نحن وزارة الشؤون القانونية تقدمت في مشروع قانون إلى مجلس الوزراء لاستعادة الأموال المنهوبة، شكلت لجنة بهذا الشأن واللجنة بدأت مباشرة عملها لمراجعة مشروع القانون وسنطرحه للتداول العام لأن حتى لا يشعر المجتمع بأن هناك طرفاً سياسياً..

أحمد منصور: هل تعاونتم مع الأمم المتحدة أو جهات دولية؟

محمد أحمد المخلافي: بالتأكيد سنتعاون معهم وأعتقد أنه حتى مجلس الأمن سيدعم إصدار مثل هذا.

أحمد منصور: هل هناك بعض الدول الغربية أبدت استعدادها لإعادة بعض الأموال المنهوبة المحولة؟

محمد أحمد المخلافي: لا هذه عملية تالية، هذه عملية تالية ولكن مع هذا أنا أتوقع أنه ممكن تحصل إعاقة لهذا القانون، قانون العدالة الانتقالية، مشروع قانون العدالة الانتقالية.

تطبيق قانون العدالة الانتقالية

أحمد منصور: قانون العدالة الانتقالية أيضاً كان سؤالى لك عنه أن هذا القانون لم يطبق لم ينفذ زي ما قلت لك ما فيش ثورة قامت في اليمن يعني هم الشباب هاجوا بعدما دفعوا ثمن كبير جداً ما فيش حاجة حصلوا عليها لسه.

محمد أحمد المخلافي: لا، لا يعني الثورة اليمنية ستحقق أهدافها وطريقها مرسوم وواضح ربما وضعنا أفضل من وضع غيرنا من حيث لدينا رؤية للمستقبل لخارطة الطريق.

أحمد منصور: هو بعد ما حصل في مصر جماعة اللي هنا نفشوا ريشهم برضه بتوع النظام السابق، وقالوا برضه يعني أنتم فرقة كعب تخرجوا بره.

محمد أحمد المخلافي: يعني المجال لا يسمح لئن أتحدث عن الفرق بيننا وبين مصر من ناحية الكتلة السياسية المتوفرة الموجودة في اليمن، الوقت لا يكفي، لكن أنا أقول بالنسبة لقانون العدالة الانتقالية الحقيقة فوتت علينا فرصة حوالي سنة ونصف كان بالإمكان أن نطبق العدالة الانتقالية، ولكن هذا الأمر لم ينته نحن سنعاود الكرة من جديد

الآن ولدينا مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وهي ملزمة للحكومة وملزمة للبرلمان وبالتالي يعني نحن ربما خلال شهر بالكثير سنعيد تقديم هذا المشروع إلى مجلس الوزراء بناء على المحددات الجديدة التي أتى بها مؤتمر الحوار الوطني.

أحمد منصور: هناك علامات؟

محمد أحمد المخلافي: وأكرر من جديد أتمنى أن يجري توافق سياسي على إعطاء لجنة التوفيق صلاحية التشريع.

أحمد منصور: أنت تؤمل كثيرا على لجنة التوفيق، حتى تكون بديلا عن البرلمان؟

محمد أحمد المخلافي: فيما يتعلق بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

أحمد منصور: أه فقط يعني.

محمد أحمد المخلافي: نعم فقط في هذه المسألة.

أحمد منصور: في علامات استفهام كثيرة حول الحصانة الممنوحة للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وأركان نظامه هو أنهم يستخدمونها في كثير من الأحداث التي تجري على أرض اليمن.

محمد أحمد المخلافي: مقابل السلام والعدل منح علي عبد الله صالح عفو ومن معه.

أحمد منصور: ما فيش عدل وسلام لسه.

محمد أحمد المخلافي: نعم مع الأسف أن من منحوا العفو سعوا إلى إعاقة العدل.

أحمد منصور: فقط إعاقة العدل.

محمد أحمد المخلافي: لا فيما يتعلق بهذه المسألة تحديدا إعاقة إنصاف الضحايا وذلك بتحقيق العدالة الانتقالية، من ثم صارت هذه الحصانة أو العفو غير قابلة للتطبيق أيضا يعني، لأنه بدون تحقيق العدل لا يمكن نزع فتيل الثأر والانتقام ولا يمكن أيضا أن يفرض على الناس عفو دون أن يحصلوا على عدل وإنصاف ومن ثم أنا تحدثت أكثر من مرة بأن إعاقة العدالة الانتقالية هو مخاطرة بالحصانة والعفو، نحن الآن..

أحمد منصور: هل معنى ذلك أن هذه الحصانة ليست أبدية؟

محمد أحمد المخلافي: هي ليست أبدية بالتأكيد.

أحمد منصور: لكن من يملك أن يوقفها أو يزيلها وهي نتاج لمصالحة عامة أو لمقررات خارجية.

محمد أحمد المخلافي: هي أولا ليست أبدية ليس حصانة للمستقبل هي حصانة على الماضي وإلى تاريخ إصدار القانون، ما يتم في المستقبل لا يشتمل عليه الحصانة، والحصانة هي لشخص الرئيس السابق.

أحمد منصور: وأركان نظامه.

محمد أحمد المخلافي: لا ليست حصانة، هناك عفو من الملاحقة الجنائية فيما يتعلق بالأفعال التي ارتكبوها أثناء أدائهم لوظائفهم، أي ارتكاب انتهاك حقوق الإنسان وهم يؤدون وظيفة أمنية أو عسكرية.

أحمد منصور: لم يحاسب أحد يعني لم يحاسب أحد.

محمد أحمد المخلافي: ومع هذا لو استطعنا أن نتجاوز هذه المسألة وأن يتحقق العدل والإنصاف لضحايا وأن يتخلى من حصلوا على العفو عن إعاقة العملية السياسية وعن إعاقة التغيير نحن نعتقد بأنه سيكون خيرا لنا جميعا ألا يعاقب أحد ولكن ألا يظلم أحد وألا يجري عقاب على سبيل التمييز ولا عفو على سبيل التمييز.

أحمد منصور: معالي الوزير كيف ستحققون هذا وأنتم لا تملكون أو تمسكون بشيء من مفاصل الدولة، مفاصل الدولة كلها تقريبا مع النظام القديم؟

محمد أحمد المخلافي: نحن أنجزنا إنجازا عظيما والمتمثل بوضع أسس للمستقبل، هذا المستقبل لن يستطيع أن يقف أمامه أحد، قد يعيقه لبعض من الوقت قد يسبب لنا أضرار لكن لن يستطيع أن يعيد الأمور إلى الخلف، ومن ثم أنا أقول نحن بحاجة الآن إلى جانب الآليات القانونية والتدابير القانونية إلى آلية سياسية تنهض بهذا المشروع لكي يتم تنفيذه بأسرع وقت ممكن وهو أمر ليس بعيد المنال إنما قريب المنال والتعثر هنا وهناك لن يمنع تنفيذ هذا المشروع.

أحمد منصور: من الذي يقف وراء التفجيرات والفوضى الموجودة في صنعاء ومناطق أخرى في اليمن؟

محمد أحمد المخلافي: أنا قلت أن هناك طرف لديه إستراتيجية الفشل وبالتالي..

أحمد منصور: الإفشال.

محمد أحمد المخلافي: لا إستراتيجيته الفشل، وضع إستراتيجية بأن يُفشل العملية السياسية بأن يفشل الأوضاع بأن يفشل الحكومة.

أحمد منصور: النظام السابق والمؤتمر الشعبي يعني.

محمد أحمد المخلافي: قد تكون هناك أطراف، لا حزب المؤتمر لا أتهمه كحزب يعني حزب المؤتمر تعرف أنه حزب واسع وهناك رئيس الجمهورية يعني ينتمي إليه وهو أمينه العام وهناك شخصيات تعمل في الحوار بصورة إيجابية ولكن هناك تيار النظام السابق الذي لم يقتنع بعد بأنه قد فات الأوان ولم يعد بالإمكان العودة إلى الخلف، وأنا أعتقد أن الأمر لا يسير إلى صالحه وبما في ذلك في إطار المؤتمر الشعبي، وأنا أؤكد بأن كافة الأطراف السياسية يعني هي حريصة على أن يظل المؤتمر الشعبي لاعب سياسي وإلا يحصل ما حصل في الماضي إيجاد فراغ في إطار التوازن السياسي وأدى إلى هذا التدهور وأدى إلى تعلق النظام على كل المجتمع وإفراغه من كل إمكانياته، نحن نريد ألا تتكرر التجربة التي تمت ضد الحزب الاشتراكي اليمني.

أحمد منصور: في ذكرى مرور ثلاث سنوات على اندلاع الثورة اليمنية، ما هي المخاطر التي تهدد الثورة اليمنية؟

محمد أحمد المخلافي: المخاطر الرئيسية تتمثل بالدرجة الأولى هو محاولة تعزيز الانقسام الداخلي للمجتمع، وهذا أمر يجب أن نتغلب عليه وأن نبذل كل جهد بشأنه، بالدرجة الرئيسية هو الانقسام الجهوي والانقسام الطائفي ونحن الحقيقة الطائفية؛ الطائفة الجغرافية والدينية لم تكن لدينا في اليمن ظاهرة..

أحمد منصور: لكن أصبحت موجودة الآن.

محمد أحمد المخلافي: هناك من يستخدمها.

أحمد منصور: كما يقولون أن الحوثيين فرضوا واقعا جغرافيا وسياسيا جديدا في اليمن.

محمد أحمد المخلافي: هناك من يحاول أن يستعملها وأنا أؤكد لك بأن أي مشروع صغير أو مشروع خاص لن ينجح في اليمن لأن اليمن بلد قامت فيها الدولة والحضارة

منذ آلاف السنين، ومناطق الضعف في الدولة في الوقت الحاضر هذه مناطق الضعف بالإرادة السياسية سوف تتغلب عليها وأنا اعتقد بأننا سنتغلب عليها.

أحمد منصور: كيف تنظر لمستقبل اليمن في ظل هذا الواقع وفي ظل الضبابية التي يراها كثيرون وفي ظل الضعف السياسي للدولة؟

محمد أحمد المخلافي: الانتقال سيكون صعبا وربما سندفع بعض الثمن، لم نصل بعد إلى بر الأمان ولكننا في لحظة تاريخية فارقة هناك مشروع مدعو مجتمعا بصورة غير مسبوقة في التاريخ وأيضا لأول مرة المجتمع الدولي يدرك بأنه يجب أن يدعم التحول والتغيير في اليمن وأن يمكنها من تحقيق الانتقال الديمقراطي.

أحمد منصور: ماذا تقول لشباب الثورة الذين لا زالوا يأملون في الكثير ويرون أنه لم يتحقق إلا القليل؟

محمد أحمد المخلافي: أنا أقول لهم بأن ما حققوه الكثير لولا تضحياتهم ما كانت طرحت مسألة التغيير السلمي للنظام القائم، وما تمكننا من عقد مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته التي هي متقدمة جدا على صعيد بناء الدولة وعلى صعيد حقوق الإنسان وحرياته وعلى صعيد أيضا توزيع السلطة والثروة.

أحمد منصور: دكتور محمد أحمد المخلافي وزير الشؤون القانونية شكرا جزيلاً لك أمل أن يكون حوارنا قد أنساك برودة الجو الذي نحن فيه الآن.

محمد أحمد المخلافي: شكرا لك أستاذ أحمد.

أحمد منصور: أشكرك شكرا جزيلاً، كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن متابعتكم، في الختام أنقل لكم تحيات فريقنا من العاصمة اليمنية صنعاء ومن الدوحة، وهذا أحمد منصور يحييكم بلا حدود من ربوة تطل على العاصمة صنعاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.